التفويض الإداري وأثره على الرقابة القضائية

"Administrative delegation and its impact on judicial oversight"

أ.م.د. علي حمزة عباس

كلية القانون – جامعة الإسراء

ALI.HAMZA@ESRAA.EDU.IQ

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/١/٥ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٤/١٠

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة التفويض الإداري وأثره على الرقابة القضائية، مسلطًا الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه التفويض في تحسين كفاءة الإدارة العامة من خلال توزيع الصلاحيات على مستويات مختلفة في الهيئات الإدارية، وقد تم استعراض الأحكام القانونية التي تنظم عملية التفويض وأثرها على الأداء الحكومي، مع التركيز على أهمية رقابة القضاء الإداري في التأكد من أن التفويض يتم في إطار القانون ووفقًا للأهداف المقررة، كما تم تحليل التحديات القانونية التي يواجهها القضاء في هذا السياق، ولا سيما فيما يتعلق بصعوبة تحديد حدود التفويض والممارسات التي قد تتجاوز الإطار القانوني المسموح به، كما يوضح البحث أن التفويض الإداري يمكن أن يكون أداة فعالة إذا تم تنظيمه وتشريعه بشكل دقيق، مع ضمان وجود رقابة قضائية فعالة تحمي الحقوق وتضمن عدم التفريط في السلطة أو تجاوز القانون.

من جانب آخر، تناول البحث تأثير السلطة التقديرية التي يتم منحها للمفوض إليهم على قدرة القضاء الإداري في التدخل عند حدوث تجاوزات أو تعسف في استخدام السلطة، وقد أشار البحث إلى ضرورة وجود معايير قضائية مرنة تتيح للقضاء التعامل مع التفويض الإداري بفعالية، مما يضمن حماية الحقوق الفردية من جهة، ويسمح للإدارة العامة باتخاذ القرارات المناسبة من جهة أخرى، كما شدد على أهمية تحديث التشريعات ذات الصلة بالتفويض الإداري لتواكب التحديات المعاصرة، وضمان وجود إطار قانوني منظم لهذه العمليات، وبذلك يعد هذا البحث محاولة هامة لفهم العلاقة بين التفويض الإداري والرقابة القضائية في النظام الإداري، ويطرح حلولًا واقعية لتعزيز فعالية الرقابة القضائية على التفويضات الإدارية في الأنظمة القانونية.

الكلمات المفتاحية: التفويض الإداري، الرقابة القضائية، الممارسات الإدارية.

Abstract:

This research deals with the study of administrative delegation and its impact on judicial oversight, highlighting the vital role that delegation plays in improving the efficiency of public administration through distributing powers to different levels in administrative bodies, The legal provisions regulating the delegation process and their impact on government performance were reviewed, with a focus on the

importance of administrative judiciary oversight in ensuring that delegation is carried out within the framework of the law and in accordance with the established objectives, The legal challenges faced by the judiciary in this context were also analysed, especially with regard to the difficulty of defining the limits of authorization and practices that may exceed the permissible legal framework, The research also shows that administrative delegation can be an effective tool if it is carefully organized and legislated, while ensuring the presence of effective judicial oversight that protects rights and ensures that authority is not compromised or the law is exceeded.

On the other hand, the research addressed the impact of the discretionary authority granted to the delegates on the ability of the administrative judiciary to intervene when abuses or abuse of power occur. The research indicated the need for flexible judicial standards that allow the judiciary to deal with administrative delegation effectively, which ensures the protection of individual rights on the one hand, On the other hand, it allows the public administration to take appropriate decisions. He also stressed the importance of updating legislation related to administrative delegation to keep pace with contemporary challenges, and to ensure the existence of a legal framework regulating these processes, Thus, this research is an important attempt to understand the relationship between administrative delegation and judicial oversight in the administrative system, and proposes realistic solutions to enhance the effectiveness of judicial oversight of administrative delegations in legal systems.

Keywords: Administrative delegation, judicial oversight, administrative practices.

مقدمة

يعد التفويض الإداري من الأدوات القانونية المهمة التي تهدف إلى تعزيز كفاءة العمل الإداري وتحقيق السرعة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الحكومية، فمن خلال التفويض، يتم نقل بعض الصلاحيات من سلطة إدارية عليا إلى سلطة أدنى، مع احتفاظ السلطة الأصلية بحقها في الإشراف والرقابة، وهذا الإجراء يساعد على توزيع المهام بفعالية ويضمن استمرارية المرافق العامة بانتظام واطراد.

يختلف التفويض الإداري عن غيره من الوسائل القانونية المشابهة، مثل الإنابة والحلول، من حيث طبيعته وآثاره القانونية، فالتفويض يتم بموجب نص قانوني أو لائحي، ويكون إما تفويض اختصاص، حيث ينقل المفوض جزءًا من سلطاته، أو تفويض توقيع، الذي يسمح للمفوض إليه بالتوقيع على بعض القرارات دون نقل الاختصاص ذاته، ويخضع التفويض في جميع حالاته لقيود وشروط قانونية تضمن عدم إساءة استخدامه.

إلا أن استخدام التفويض الإداري يثير العديد من الإشكالات القانونية، خاصة فيما يتعلق بمدى التزام المفوض والمفوض إليه بمبدأ المشروعية، فقد يؤدي التفويض غير الصحيح أو المفرط إلى تغييب الرقابة الفعالة على بعض القرارات الإدارية، مما قد يترتب عليه تجاوزات قانونية أو انتهاك لحقوق الأفراد، لذلك فإن ضبط التفويض الإداري يظل مسألة حيوية لضمان التوازن بين كفاءة الإدارة واحترام مبدأ المشروعية.

كما تلعب الرقابة القضائية دورًا أساسيًا في الحد من التعسف في استخدام التفويض الإداري، حيث يختص القضاء الإداري بمراجعة مشروعية القرارات الصادرة عن المفوض إليه، ومدى توافقها مع حدود التفويض الممنوح له، وتتمثل هذه الرقابة في التحقق من استيفاء التفويض لشروطه الشكلية والموضوعية، والتأكد من عدم تجاوزه للحدود القانونية المقررة له.

غير أن فعالية الرقابة القضائية على التفويض الإداري تختلف بين الأنظمة القانونية، حيث تعتمد على طبيعة اختصاص القضاء الإداري ومدى تدخله في فحص قرارات الإدارة، ففي بعض الأنظمة، تقتصر الرقابة القضائية على الجوانب الشكلية للتفويض، مثل التأكد من وجود نص قانوني يجيزه، بينما تمتد في أنظمة أخرى إلى فحص مدى توافق القرارات المفوضة مع المبادئ العامة للقانون.

كذلك من الإشكاليات التي تثار في هذا السياق أيضًا مسألة مسؤولية المفوض والمفوض إليه عن القرارات الصادرة بناءً على التفويض، فهل يبقى المفوض مسؤولًا عن كل القرارات، أم أن المفوض إليه يتحمل المسؤولية منفردًا؟ هذه التساؤلات تعكس أهمية وجود قواعد واضحة تحكم العلاقة بين الطرفين وتحدد حدود المسؤولية الإدارية والقضائية لكل منهما.

علاوة على ذلك، فإن التطورات الحديثة في الإدارة العامة واتجاه بعض الدول نحو منح صلاحيات أوسع للمستويات الإدارية الدنيا تفرض تحديات جديدة على آليات التفويض الإداري، فقد يؤدي منح التفويض بشكل واسع إلى تعقيد عملية الرقابة عليه، مما يستوجب تطوير أدوات قانونية أكثر فاعلية لضمان عدم خروجه عن أهدافه الأساسية.

وبناءً على ذلك، فإن دراسة التفويض الإداري في ضوء الرقابة القضائية تمثل موضوعًا بالغ الأهمية، إذ تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين الإدارة والقضاء، وتكشف عن مدى كفاءة النظام القانوني في تحقيق التوازن بين حاجة الإدارة إلى المرونة في اتخاذ القرارات، وبين ضرورة إخضاعها لرقابة فعالة تحول دون إساءة استخدام التفويض أو تجاوزه للحدود القانونية المرسومة له.

أولا: أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعًا محوريًا في القانون الإداري، وهو التفويض الإداري وأثره على الرقابة القضائية، حيث يمثل التفويض أداة إدارية فعالة تتيح للسلطات العامة توزيع الاختصاصات بين المستويات المختلفة داخل الهيكل الإداري، مما يساهم في تحسين كفاءة الأداء الحكومي، غير أن هذه الأداة، رغم فائدتها العملية، قد تتحول إلى وسيلة للتحايل على مبدأ المشروعية إذا لم تخضع لرقابة قضائية صارمة، مما يستوجب دراسة معمقة لطبيعة التفويض وحدوده ومدى خضوعه للرقابة القضائية.

كما تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على دور القضاء الإداري في مراقبة مشروعية التفويض الإداري، ويكشف عن مدى قدرة النظام القانوني على تحقيق التوازن بين منح الإدارة المرونة اللازمة لاتخاذ قراراتها وبين ضمان عدم تجاوزها للحدود القانونية، فالرقابة القضائية تعد من أهم الضمانات التي تحول دون تعسف الإدارة في استخدام صلاحياتها، ومن ثم فإن تحليل آليات هذه الرقابة على التفويض يساهم في تعزيز المشروعية وحماية حقوق الأفراد.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا البحث يكتسب أهمية خاصة في ظل التطورات الحديثة في الإدارة العامة، حيث أصبح التفويض الإداري أكثر انتشارًا نتيجة تعقيد المهام الإدارية وتزايد الحاجة إلى تفويض بعض الصلاحيات لضمان سرعة وكفاءة العمل الحكومي، ومن هنا، فإن دراسة الجوانب القانونية المرتبطة بالتفويض الإداري ورقابته القضائية تساعد في تطوير حلول تشريعية وإدارية تضمن استخدام هذه الأداة بطريقة تحقق المصلحة العامة دون الإخلال بمبدأ سيادة القانون.

ثانيا: أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

١. تحليل الإطار القانوني للتفويض الإداري من خلال دراسة مفهومه، أنواعه، وشروطه، وبيان الفرق بينه وبين الوسائل القانونية المشابهة، بهدف تحديد مدى انسجامه مع مبادئ المشروعية الإدارية.

٢. تقييم دور الرقابة القضائية على التفويض الإداري من خلال تحليل آليات الرقابة التي يمارسها القضاء الإداري، ومدى فاعليتها في الحد من إساءة استخدام التفويض وضمان التزام الإدارة بالحدود القانونية المقررة له.

٣. اقتراح حلول تشريعية وإدارية لتعزيز الرقابة على التفويض الإداري بما يضمن تحقيق التوازن بين كفاءة الإدارة في أداء مهامها وضمان احترام مبدأ المشروعية، مع تقديم توصيات لمعالجة الإشكاليات التي قد تنشأ عن التفويض غير المنضبط.

ثالثا: إشكالية البحث: يطرح هذا البحث إشكالية رئيسية تتمثل في:

إلى أي مدى يؤثر التفويض الإداري على مبدأ المشروعية، وما هو دور الرقابة القضائية في الحد من إساءة استخدامه وضمان توافقه مع القواعد القانونية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

١. ما هو الإطار القانوني الذي ينظم التفويض الإداري؟ وما هي أنواعه وشروطه وحدوده القانونية؟

٢. كيف تمارس الرقابة القضائية دورها في مراجعة مشروعية التفويض الإداري؟ وما مدى فعاليتها في ضبط قرارات المفوض والمفوض إليه؟

٣. ما هي أبرز التحديات القانونية التي تواجه التفويض الإداري؟ وما هي الحلول المقترحة لتعزيز الرقابة عليه وضمان تحقيق التوازن بين الكفاءة الإدارية واحترام المشروعية؟

رابعا: منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية والتشريعات ذات الصلة بالتفويض الإداري في كل من العراق ومصر، وذلك بهدف توضيح

مفهومه، أنواعه، وشروطه، بالإضافة إلى بيان أثره على مبدأ المشروعية والرقابة القضائية. كما يتم توظيف المنهج التطبيقي عبر تحليل بعض الأحكام القضائية المتعلقة بالتفويض الإداري، مما يساعد في تقييم مدى فعالية الرقابة القضائية في ضبط ممارسات التفويض وضمان عدم خروجه عن الحدود القانونية المقررة له.

خامسا: خطة البحث سوف نتناول هذا البحث من خلال تقسيمه الي مبحثين:

المبحث الاول: ماهية التفويض الإداري وأحكامه العامة.

المطلب الأول: تعريف التفويض الإداري وأنواعه.

المطلب الثاني: شروط التفويض الإداري وآثاره القانونية.

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على التفويض الإداري.

المطلب الأول: دور القضاء الإداري في رقابة التفويض الإداري.

المطلب الثاني: التحديات القانونية للتفويض الإداري وانعكاساتها على الرقابة القضائية.

المبحث الأول: ماهية التفويض الإداري وأحكامه العامة

تمهيد وتقسيم: يعد التفويض الإداري من الأساليب القانونية التي تتيح للسلطات الإدارية توزيع المهام والصلاحيات بين مستوياتها المختلفة، مما يساهم في تحسين كفاءة العمل الإداري وتخفيف العبء على السلطة الأصلية، ويتم التفويض بموجب قواعد قانونية وإدارية محددة، وينطوي على نقل بعض الصلاحيات إلى مرؤوسين ضمن نطاق معين ولفترة محدودة، مع الاحتفاظ بحق الرقابة والتوجيه من قبل الجهة المفوضة، كما يهدف التفويض إلى تعزيز فاعلية الإدارة العامة دون التفريط في مشروعية القرارات الصادرة عن المفوض إليه، مما يطرح ضرورة دراسة الشروط والضوابط التي يجب أن تتوافر لصحة التفويض وحمايته من أي تجاوزات قانونية.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول تعريف التفويض الإداري وأنواعه، موضحًا كيفية التمييز بين التفويض الإداري كأداة قانونية والوسائل المشابهة له مثل الإنابة والحلول، أما المطلب الثاني، فيركز على شروط التفويض الإداري وآثاره القانونية، من خلال استعراض المتطلبات القانونية التي يجب أن تتوافر في التفويض لضمان صحة استخدامه، فضلاً عن دراسة آثاره القانونية على كل من المفوض والمفوض إليه، ومسؤوليات الأطراف المعنية.

المطلب الأول: تعريف التفويض الإداري وأنواعه

يقصد بالتفويض أن يعهد الرئيس الإداري وينقل جزء من اختصاصاته التي يستمدها من القانون إلى مرؤوسيه ليمارسوها دون الرجوع إليه [١].

كذلك يعرف التفويض بأن يعهد صاحب الاختصاص الأصيل لممارسة جانب من اختصاصه، سواء في مسألة معينة أو في نوع معين من المسائل إلى فرد آخر، وهو المفوض إليه، وذلك مع حق الأصيل في التعقيب على قرارات من فوضه، ما دامت لم تتحصن [٢].

ويعرف أيضا بأنه هو القرار الذي يكلف بموجبه الأصيل مهمات محددة واضحة الأهداف، دون أن يفوض في مسؤوليته [٣]، كذلك هو أن يعهد صاحب الاختصاص بممارسة جانب من اختصاصه سواء في مسألة معينة أو في نوع معين من المسائل إلى فرد آخر أو سلطة أخرى [٤].

يُعد التفويض الإداري من الأدوات القانونية التي تمنح السلطة الإدارية العليا مرونة أكبر في تنظيم العمل الإداري وتحقيق الكفاءة في الأداء، وبموجب هذا التفويض، تقوم السلطة المختصة بنقل جزء من صلاحياتها إلى جهة إدارية أدنى، مع تحديد نطاق التفويض ومدة سريانه، بحيث تظل السلطة الأصلية محتفظة بحق الإشراف والمراجعة على القرارات المتخذة من قبل المفوض إليه، ويتم التفويض بموجب نص قانوني أو قرار إداري محدد، ويهدف إلى تعزيز فعالية الإدارة العامة من خلال توزيع المسؤوليات والاختصاصات [٥].

كما يشير التفويض الإداري إلى عملية نقل السلطة أو الصلاحية من سلطة إدارية إلى أخرى، ضمن شروط وأطر قانونية محددة، ولا يعتبر هذا النقل تنازلًا عن الاختصاص، بل هو توزيع مؤقت للسلطة يقتصر على حدود معينة، ويتميز التفويض الإداري بأنه يقتصر على نقل الاختصاصات الإدارية وليس نقل المسؤولية القانونية المرتبطة بتلك الاختصاصات، فالمفوض، بالرغم من انتقال بعض الصلاحيات إلى المفوض إليه، يظل مسؤولًا قانونيًا عن قرارات الأخير إذا تجاوزت حدود التفويض [٦].

ومن الجدير بالذكر أن التفويض الإداري يختلف عن ما يُعرف بالإنابة، إذ في حين أن التفويض ينقل بعض الصلاحيات بشكل مؤقت أو جزئي، تبقى السلطة العليا محتفظة بمسؤوليتها الرقابية، فإن الإنابة تعني تكليف جهة أو شخص آخر بممارسة اختصاص كامل خلال فترة معينة، مع عدم وجود مسؤولية مباشرة للمفوض عن قرارات المنوب عنه [٧].

ويشمل التفويض الإداري العديد من الأنواع التي تختلف حسب نطاق التفويض وطبيعته، ويمكن تقسيم التفويض إلى تفويض اختصاص و تفويض توقيع [٨]، ففي حالة التفويض الاختصاصي، يتم نقل جزء من الصلاحيات أو السلطات إلى المفوض إليه ليقوم باستخدامها في حدود معينة، أما في التفويض التوقيعي، فإن المفوض إليه يُسمح له فقط بتوقيع قرارات معينة نيابة عن المفوض، دون أن يشمل ذلك نقل السلطة الإدارية كاملة[٩].

وتعتبر الأنواع الأخرى للتفويض الإداري بمثابة مظاهر تطبيقية لأهداف مختلفة، مثل التفويض الكلي أو الجزئي، الذي يتم من خلاله تحديد مدى شمول التفويض للسلطات أو للقرارات التي يمكن اتخاذها من قبل المفوض إليه، فالتفويض الكلي يُمنح عندما يتم نقل جميع الصلاحيات في نطاق معين، بينما التفويض الجزئي يتم عندما ينحصر التفويض في ممارسة اختصاص معين أو اتخاذ قرارات محدودة [١٠].

علاوة على ذلك، يُعد التفويض المؤقت نوعًا آخر من التفويض، حيث يتم تحديد فترة زمنية محددة لتمكين المفوض إليه من ممارسة الصلاحيات، وهذا النوع يستخدم عادة في حالات الظروف الاستثنائية التي تتطلب تدابير عاجلة، ويمكن أن يكون هذا التفويض جزءًا من استراتيجيات الإدارة الطارئة أو حالات الطوارئ[١١].

ويجب أن يُنظر إلى التفويض الإداري باعتباره أداة قانونية توازن بين استقلالية الإدارة و الرقابة عليها، فمن ناحية، يُمكّن التفويض السلطة الإدارية من اتخاذ القرارات بسرعة وفاعلية، ومن ناحية أخرى، فإن الرقابة القضائية والإدارية تظل قائمة لضمان ألا يتجاوز التفويض حدود المصلحة العامة أو يتسبب في التجاوزات القانونية [١٢].

وفي هذا السياق، ينبغي أن يلتزم التفويض الإداري بالمبادئ القانونية الأساسية، مثل مبدأ المشروعية، الذي يقتضي أن يكون التفويض قائمًا على أساس قانوني مضبوط وأن لا يتجاوز حدود الصلاحيات المقررة له، ويجب أن يتم تحديد معايير التفويض بدقة لتفادي إساءة استخدام السلطة، حيث يبقى المفوض مسؤولًا قانونيًا عن أي تجاوزات تحدث نتيجة التفويض [١٣].

أخيرًا، يمكن القول بأن التفويض الإداري يتسم بالمرونة والقدرة على تسهيل إدارة المرافق العامة، ولكنه في الوقت ذاته يحمل في طياته مخاطر تتعلق بالتجاوزات أو سوء استخدام السلطة، ولذلك تظل الرقابة القضائية على التفويض الإداري ضرورة ملحة لضمان التزام المفوض إليه بالقانون وألا يتجاوز حدود التفويض الممنوح له، مما يحمي حقوق الأفراد ويعزز من فعالية النظام الإداري [١٤].

المطلب الثاني: شروط التفويض الإداري وآثاره القانونية

يعد التفويض الإداري آلية قانونية هامة لتمكين الإدارة العامة من أداء مهامها بفعالية، إلا أن له شروطًا قانونية صارمة يجب مراعاتها لضمان مشروعيته، فالهدف من التفويض هو تنظيم العلاقات بين السلطات الإدارية وتوزيع الاختصاصات بمرونة وكفاءة، مع الحفاظ على الرقابة القضائية والإدارية التي تضمن عدم تجاوز التفويض لحدوده، لذا، فإن التفويض الإداري لا يمكن أن يتم بشكل عشوائي أو غير محدد، بل يجب أن يخضع لعدد من الشروط القانونية والضوابط التي تضمن التزامه بالمبادئ القانونية، أبرزها مبدأ المشروعية [١٥].

فمن أهم أحد الشروط الأساسية لصحة التفويض الإداري هو أن يكون هناك نص قانوني أو لائحي يجيز هذا التفويض، حيث إن التفويض لا يتم إلا في حدود ما يسمح به القانون أو بناءً على السلطة المخولة من قبل النصوص القانونية ذات الصلة، فلا يمكن للإدارة أن تمارس التفويض من تلقاء نفسها أو بدون سند قانوني واضح، لأن ذلك يهدد مبدأ المشروعية ويشكل تجاوزًا للسلطة، لذلك يجب أن يتوافر في أي تفويض إداري نص قانوني أو تشريعي ينظم شروطه وحدوده [١٦].

كذلك من الشروط الضرورية التي يتطلبها التفويض الإداري هو أن يكون نطاق التفويض محددًا بشكل دقيق، فلا يجوز التفويض بشكل عام أو مطلق، بل يجب أن يتم تحديد نوع الاختصاص أو السلطة المفوضة بشكل واضح، فإن عدم تحديد نطاق التفويض قد يؤدي إلى تجاوز المفوض إليه للحدود المقررة له، مما يؤدي إلى تقويض مبدأ المسؤولية القانونية، على سبيل المثال، إذا تم تفويض صلاحية اتخاذ قرارات معينة في مجال معين، يجب تحديد هذه القرارات بدقة لتجنب أي لبس في السلطة الممنوحة [١٧].

كما يعتبر التفويض الإداري من التصرفات القانونية التي تتطلب شكلًا رسميًا لضمان صحته، لذا يشترط أن يتم التفويض كتابة، وإن صدر التفويض شفويا كان على المفوض والمفوض إليه تفريغ هذا التفويض في صورة كتابية، حتى لا يبقى عرضة للاجتهادات أو الخلافات القانونية، فالكتابة هنا ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي وسيلة لضمان وضوح التفويض ومرجعيته القانونية في حال حدوث أي نزاع، كما أن الوثائق التي تثبت التفويض تضمن استمرارية رقابة السلطة الأصلية على التفويض ومدى التزام المفوض إليه بالحدود المقررة [١٨].

وفي ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا المصرية " المسام به فقها وقضاءً أن القرار الإداري ليس له شكل معين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، فإن مؤدى أن قرار التفويض في الاختصاص يمكن أن يصدر شفاهة على أن يقوم الدليل المعتد به على صدور هذا القرار لترتيب آثاره، ومن أبرز وسائل ثبوت صدور قرار التفويض الشفهي، إقرار من أصدر هذا القرار بما يفيد ذلك، ولو في تاريخ لاحق، ومن حيث إن الطاعن قد أدعى أنه باشر اختصاصا مقررا لوزير الاقتصاد بناء على تفويض شفوي منه، ثم أيد مدعاه بقرار من هذا الوزير ينص على اعتماد القرارات التي أصدرها الطاعن، وكانت من اختصاص الوزير فيما يتعلق بالعاملين بالمركز، وهو اعتماد يكشف عن صحة قيام التفويض الشفهي السابق الذي أدعى الطاعن أنه أصدر قراراته على مقتضاه، فإن ادعاء الطاعن أنه تصرف في حدود اختصاص مقرر له بالتفويض ممن يملكه قائما على أساس سليم"[١٩].

وعلى الرغم من أن التفويض يتضمن نقل بعض الصلاحيات، فإن المبدأ الأساسي الذي يميز التفويض الإداري هو احتفاظ السلطة المفوضة بحق الرقابة والإشراف على المفوض إليه، فمن غير الجائز أن يتم التفويض بحيث يصبح المفوض إليه مستبداً بصلاحياته دون رقابة أو مساءلة، ويجب على السلطة المفوضة أن تتابع بشكل دوري تنفيذ القرارات التي يتخذها المفوض إليه وتضمن التزامه بالقانون والمبادئ الإدارية[٢٠].

كذلك من المتطلبات القانونية الهامة التي تحكم التفويض الإداري هو تحديد مدة سريان التفويض، فلا يجوز التفويض بدون تحديد فترة زمنية معينة، لأن التفويض المؤبد أو غير المحدد قد يؤدي إلى تجاوز الصلاحيات الممنوحة للمفوض إليه، ويتم تحديد مدة التفويض بما يتناسب مع طبيعة المهام التي يتم تفويضها، وبعد انقضاء هذه الفترة، يجب إما تجديد التفويض إذا لزم الأمر، أو العودة إلى ممارسة السلطة الأصلية للقرارات المتخذة[٢١].

ومن الشروط الجوهرية للتفويض الإداري أنه لا يجوز للمفوض إليه أن يفرط في الصلاحيات الممنوحة له أو يعهد بها إلى شخص آخر إلا إذا كان هذا الأمر منصوصًا عليه في التفويض ذاته أو يسمح به القانون، وهذا الشرط يهدف إلى حماية السلسلة الإدارية وضمان عدم تحول التفويض إلى وسيلة للتقاعس أو لإحداث ازدواجية في المسؤوليات الإدارية[٢٢].

فعلى الرغم من أن التفويض يتيح للمفوض إليه اتخاذ قرارات معينة، فإن المسؤولية القانونية تبقى على عاتق السلطة المفوضة في حال حدوث أي خطأ أو تجاوزات في تلك القرارات، إذ أن التفويض لا ينقل المسؤولية عن القرارات التي يتم اتخاذها، بل يظل المفوض مسؤولا عن رقابة وضمان مشروعية القرارات التي يصدرها المفوض إليه، وهذه المسؤولية تظل قائمة ما لم يتوافر تفويض كامل –جدلا– أو إعفاء قانوني محدد(٢٣).

كذلك من الشروط المهمة في التفويض الإداري هو أنه يجب أن يتم التفويض في إطار الصلاحيات المخولة للسلطة المفوضة بموجب القانون، فلا يجوز التفويض في اختصاصات ليست ضمن صلاحياتها أو تخضع لسلطة أخرى، ويشترط أن تكون جميع الصلاحيات المفوضة للمفوض إليه محددة ضمن حدود الاختصاصات المعترف بها قانونياً، مما يحمي التفويض من التحايل أو تجاوز الحدود القانونية المقررة(٢٤).

كما يجب أن يتفق التفويض الإداري مع حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، فإذا كان التفويض يتضمن اتخاذ قرارات يمكن أن تؤثر على حقوق الأفراد، فإنه يجب أن يتوافر فيه ضمانات قانونية كافية لحماية هذه الحقوق، ففي حالة التفويض غير المنضبط أو غير المشروع، قد يتعرض الأفراد للظلم أو التعسف في القرارات الصادرة من المفوض إليه، مما ينعكس سلبًا على مبدأ العدالة والمساواة في المعاملة، ومن الضروري أن يتم التفويض الإداري في إطار يضمن الشفافية في اتخاذ القرارات الإدارية، إذ يتطلب القانون أن تكون القرارات التي يصدرها المفوض إليه قابلة للمراجعة والمحاسبة لضمان توافر الشفافية في العمليات الإدارية، وعليه يجب أن يكون هناك آليات فعالة لمراقبة القرارات المتخذة نتيجة التفويض، بما في ذلك المساءلة القانونية عند مخالفة أي من معايير الشفافية أو مبدأ المشروعية(٢٥).

فضلا عن ذلك، يترتب على التفويض الإداري تأثيرات مالية وإدارية قد تؤثر في هيكل الإدارة العامة وأداء المؤسسات الحكومية، فالتفويض قد يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد والمهام الإدارية، مما قد يستلزم تعديلات في النظام الإداري والمالي للمؤسسة، لذا، يجب أن يتم التخطيط للتفويض بشكل يضمن استمرارية الأنشطة الإدارية بدون تعطيل أو زيادة في التكاليف غير الضرورية(٢٦).

ومن أحد الآثار المهمة للتفويض الإداري هو دوره في عمليات الإصلاح الإداري، من خلال التفويض، يمكن توزيع الاختصاصات والمهام بطريقة أكثر كفاءة، مما يسهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزيز فعالية الأنظمة الإدارية، لذلك يشكل التفويض جزءًا من استراتيجيات الإصلاح الإداري التي تهدف إلى تسريع الإجراءات وتحقيق نتائج أفضل في تقديم الخدمات العامة(٢٧).

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على التفويض الإداري

تمهيد وتقسيم: تعتبر الرقابة القضائية أحد المكونات الأساسية لضمان احترام مبدأ المشروعية في جميع القرارات الإدارية، بما في ذلك تلك التي يتم اتخاذها بناءً على التفويض الإداري، على الرغم من أن التفويض الإداري يُعد وسيلة هامة لضمان فعالية الإدارة وتوزيع الصلاحيات بشكل أكثر مرونة، إلا أنه قد

يؤدي في بعض الحالات إلى تجاوزات أو إساءة استخدام السلطة، وبالتالي، تبرز الحاجة إلى الرقابة القضائية للتأكد من أن هذا التفويض يتم في إطار القانون ولا يتعارض مع حقوق الأفراد أو المبادئ القانونية الأساسية، ويساهم القضاء الإداري في حماية النظام القانوني عبر رقابة القرارات الصادرة عن المفوض إليهم، مما يعزز مبدأ المساءلة في النظام الإداري.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين: حيث يتناول المطلب الأول دور القضاء الإداري في مراقبة التفويض الإداري، موضحًا دور المحاكم في التأكد من أن التفويض يتم وفقًا للقانون وبما لا يضر بالحقوق الفردية والمراكز القانونية، أما المطلب الثاني فيناقش التحديات القانونية للتفويض الإداري وانعكاساتها على الرقابة القضائية، حيث يستعرض الإشكاليات القانونية التي قد يواجهها القضاء الإداري في تطبيق الرقابة على التفويض الإداري، وكيفية تأثير هذه التحديات على فاعلية الرقابة القضائية.

المطلب الأول: دور القضاء الإداري في رقابة التفويض الإداري

يعد القضاء الإداري أحد أبرز ضمانات حماية الحقوق والمصالح العامة في الدولة، وهو يتولى دورًا حيويًا في الرقابة على الأعمال الإدارية والقرارات التي تصدر عنها، بما في ذلك القرارات الناشئة عن التفويض الإداري، وتنبع أهمية الرقابة القضائية في هذا السياق من أن التفويض الإداري يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات أو مخالفات قانونية إذا تم استخدامه بشكل غير مشروع أو تم تخطي حدود الصلاحيات المفوضة، لذلك يمثل القضاء الإداري ضمانة أساسية للرقابة على التفويض الإداري، مما يسهم في حماية مبدأ المشروعية وحفظ حقوق الأفراد[٢٨].

وتتمثل المهمة الأساسية للقضاء الإداري في فحص مشروعية القرارات الإدارية التي تُتخذ بموجب التفويض، بحيث يتأكد من أن هذه القرارات تتفق مع القانون ولا تتعارض مع المبادئ الدستورية أو الحقوق الأساسية، ففي الكثير من الأحيان، يعمد المفوض إليه إلى اتخاذ قرارات بناءً على التفويض الممنوح له، وفي حال حدوث تجاوزات أو تعسف في استخدام تلك الصلاحيات، يضطلع القضاء الإداري بدور محوري في تصحيح الوضع، وتقتصر الرقابة القضائية هنا على مراقبة مشروعية التفويض ذاته، والتأكد من أنه تم في إطار القوانين المعمول بها، وليس على شرعية القرار الإداري ذاته[٢٩].

كما إن الرقابة القضائية على التفويض الإداري تعتمد على مبدأ أساسي يتمثل في أن السلطة التفويضية لا يجوز أن تتنازل عن مسؤولياتها، بل تبقى ملتزمة بمراقبة القرارات التي يتم اتخاذها بواسطة المفوض إليهم، فالقضاء الإداري ليس معنيًا فقط بالمراجعة الشكلية للتفويض، بل يتطلب منه أن يدرس ما إذا كان التفويض قد تم وفقًا للحدود القانونية، وأن يتأكد من أن التفويض لم يتسبب في تجاوز أو استغلال للسلطة، فالمسؤولية القانونية التي تترتب على التفويض الإداري لا تنتقل بالكامل إلى المفوض إليه، بل تظل السلطة الأصلية مسؤولة أمام القضاء عن استخدام تلك الصلاحيات[٣٠].

ومن أحد الجوانب الهامة التي يوليها القضاء الإداري أهمية خاصة في إطار الرقابة على التفويض الإداري هو تحديد نطاق التفويض، ففي كثير من الأحيان، يتم التفويض بشكل غير دقيق أو بموجب

نصوص غير واضحة، ما يؤدي إلى أن يكون المفوض إليه في وضع يسمح له بتجاوز صلاحياته، وبالتالي إلحاق الضرر بالحقوق الفردية أو المصلحة العامة، ومن خلال الرقابة القضائية، يتم التأكد من أن التفويض يتم ضمن الإطار القانوني الذي يسمح له به القانون، بما يضمن عدم التجاوز أو الإساءة في استخدام الصلاحيات[٣١].

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الرقابة القضائية على التفويض الإداري تشمل العديد من الجوانب المتعلقة بقرارات المفوض إليه، ومن بينها التأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات، فالتفويض الإداري لا يعني أن المفوض إليه له حرية التصرف بشكل مطلق أو دون التزام بالإجراءات القانونية الواجبة، بل يتعين عليه أن يلتزم بجميع الإجراءات التي تفرضها القوانين واللوائح الخاصة بالاختصاصات المفوضة إليه، وقد يتدخل القضاء الإداري ليتأكد من أن المفوض إليه قد اتبع الإجراءات الصحيحة عند اتخاذ القرار، بما يضمن عدم المساس بمبدأ العدالة الإدارية أو إهدار الحقوق[٣٢].

علاوة على ذلك، يراقب القضاء الإداري أيضًا مدى توافق قرارات التفويض مع المبادئ العامة للقانون، فهناك بعض المبادئ التي تظل سارية حتى في سياق التفويض الإداري، مثل مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الأفراد، بالإضافة إلى مبدأ حماية حقوق الإنسان، ففي حال اتخاذ قرارات من قبل المفوض إليهم تتعارض مع هذه المبادئ، يكون للقضاء الإداري دور مهم في التدخل وإلغاء تلك القرارات، كما أن القضاء الإداري يقوم بالتحقق من مدى مشروعية استخدام التفويض الإداري من خلال التأكد من أن السلطة الأصلية لم تتجاوز حدود سلطتها في منح التفويض، وأن التفويض نفسه لا يؤدي إلى الإضرار بحقوق الأفراد أو المصلحة العامة[٣٣].

وفي إطار الرقابة القضائية على التفويض الإداري، يشمل دور القضاء أيضًا مراجعة مدى التناسب بين الصلاحيات المفوضة والأهداف المتوخاة من التفويض، إذ يجب أن يكون التفويض الإداري متناسبًا مع الحاجة الفعلية للإدارة إلى تفويض بعض صلاحياتها لأطراف أخرى، ويجب ألا يتم التفويض بشكل يعزز من سلطة المفوض إليه على حساب مبدأ الشفافية أو الرقابة، وفي حال تبين أن التفويض تم بشكل مفرط أو بشكل يخالف المصلحة العامة، يقوم القضاء الإداري بالتدخل لضمان عدم المساس بمبادئ العدالة والشفافية[٣٤].

ومن الجوانب الأخرى التي يوليها القضاء الإداري أهمية في الرقابة على التفويض الإداري هو التحقق من مدى وجود ضمانات للمراجعة والمساءلة، فتفويض السلطة الإدارية لا يعني أن القرارات المتخذة تصبح نهائية أو غير قابلة للمراجعة، بل يجب أن يتوافر نظام قانوني يسمح للمواطنين أو الأطراف المعنية بمراجعة تلك القرارات أمام القضاء، ويُعد هذا من أدوات حماية حقوق الأفراد وضمان التوازن بين السلطات، فالقضاء الإداري من خلال هذه الرقابة يمكن أن يتدخل في أي وقت، سواء بناءً على دعوى قضائية أو من خلال المراجعة الموضوعية لأثر التفويض على النظام القانوني ككل[٣٥].

أيضًا، يُعتبر دور القضاء الإداري في التأكد من وجود حدود قانونية واضحة للتفويض أحد العناصر الرئيسية التي يعكف عليها القضاء في ممارسته الرقابة على التفويض الإداري، فالتفويض

الإداري الذي يتم دون حدود واضحة أو ضوابط دقيقة يفتح المجال للتجاوزات والتمييز، ويؤثر بشكل سلبي على مشروعية القرارات، لذا يتعين على القضاء الإداري التحقق من أن التفويض قد تم وفقًا لأحكام القانون وأن المفوض إليه لا يتجاوز حدود التفويض الممنوح له[٣٦].

فمن خلال الرقابة القضائية، يتحقق القضاء أيضًا من وجود توازن بين السلطة المفوضة والسلطة المفوض إليها، ويهدف هذا التوازن إلى ضمان أن السلطة المفوضة لا تفرط في منح الصلاحيات وأن المفوض إليه لا يتصرف باستقلالية كاملة خارج حدود التفويض، ولذلك يُلزم القضاء الإداري السلطة الأصلية بأن تتأكد من أن التفويض يتم ضمن حدود ضرورية وواضحة، ويشمل فقط الأعمال التي يجب أن تُنفذ من قبل السلطة المفوض إليها[٣٧].

في هذا السياق، يمكن القول إن القضاء الإداري يتفاعل مع التفويض الإداري كآلية لضبط السلطة التنفيذية وضمان احترام مبدأ فصل السلطات، مع التدخل بشكل متوازن وغير تعسفي في أي تجاوز أو إساءة استخدام للسلطة من قبل المفوض إليهم، فمن خلال فحص مشروعية التفويض، يتأكد القضاء الإداري من أن هذا التفويض لم يخرج عن نطاق الحدود التي يحددها القانون[٣٨].

كذلك إن الرقابة القضائية على التفويض الإداري تعد ضرورة لا غنى عنها في حماية الحقوق العامة والخاصة، وضمان توازن السلطة ضمن النظام الإداري، فالقضاء الإداري لا يقتصر فقط على إلغاء القرارات غير المشروعة بل يمتد ليشمل حماية المصلحة العامة وتحقيق العدالة بين الأفراد من خلال مراقبة شاملة ومؤسسة لآلية التفويض[٣٩].

المطلب الثاني: التحديات القانونية للتفويض الإداري وانعكاساتها على الرقابة القضائية

يمثل التفويض الإداري آلية ضرورية في التنظيم الإداري، إذ يساهم في تعزيز كفاءة العمل الإداري من خلال توزيع الصلاحيات على عدة مستويات داخل الهيئات الحكومية، ومع ذلك، فإن التفويض الإداري، رغم أهميته، يطرح العديد من التحديات القانونية التي قد تؤثر بشكل مباشر على قدرة القضاء الإداري في ممارسة رقابته بشكل فعال، فتكمن هذه التحديات في تعدد المسائل القانونية المرتبطة بصحة التفويض، وحدود السلطة الممنوحة، وتطبيق معايير العدالة والشفافية، وهذه المسائل تفرز واقعًا قانونيًا يتطلب معالجة دقيقة من قبل القضاء الإداري، من أجل ضمان أن التفويض لا يتسبب في تجاوزات قانونية أو إخلال بحقوق الأفراد.

ومن أبرز التحديات التي يواجهها القضاء في رقابته على التفويض الإداري هو التحقق من مشروعية التفويض ذاته، فالتفويض قد يتم في بعض الحالات بناءً على نصوص غير دقيقة أو غامضة، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد نطاق السلطة الممنوحة للمفوض إليه، وهذه المسألة تثير تحديًا كبيرًا أمام القضاء، إذ يتعين عليه التأكد من أن التفويض تم وفقًا للقانون وبما لا يتجاوز حدود السلطات المخولة للجهة المفوضة، فغياب التشريعات الواضحة أو النصوص القانونية المبهمة قد يسهل للمفوض إليهم التوسع في استخدام سلطاتهم بما يتجاوز الأغراض التي من أجلها تم التفويض، وفي هذا السياق، يمكن

أن يواجه القضاء صعوبة في تحديد ما إذا كان التفويض قد تم بما يتفق مع الأهداف القانونية والإدارية، وبالتالي تكون الرقابة القضائية غير فعالة إذا لم يتوافر وضوح قانوني في التفويض(٤٠).

وقضت المحكمة الادارية العليا المصرية بأنه " يصدر المحافظ أو من ينيبه قرارا مسببا بإزالة المخالفة، وحق المحافظ في تحديد من ينوب عنه في إصدار قرارات الإزالة ليس مطلقا، وإنما يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى المادة ٣١ من قانون الإدارة المحلية باعتبارها تمثل الشريعة العامة بالنسبة لتفويض المحافظين في اختصاصاتهم، والتي تنص على أن للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته إلى نوابه أو إلى سكرتير عام المحافظة أو السكرتير المساعد أو إلى رؤساء الوحدات المحلية الأخرى"(٤١).

كما تتمثل التحديات القانونية الأخرى في الرقابة القضائية على التفويض الإداري في الصعوبة التي يواجهها القضاء في تحديد حدود التفويض الإداري، فالتفويض غالبًا ما يتضمن تحديدًا غير دقيق للسلطات التي يتم منحها للمفوض إليه، مما يؤدي إلى تفسير غير موحد أو تحليلات متباينة حول ما إذا كانت السلطات التي تم التفويض بها تتماشى مع الأهداف القانونية أو تتجاوزها، وهذه الصعوبة في تحديد الحدود القانونية للتفويض تتطلب فحصًا دقيقًا من قبل القضاء الإداري، بحيث لا يتسنى له التدخل إلا في حالة وجود تجاوزات فعلية أو مخالفات، ولكن عندما تكون الصلاحيات التي تم التفويض بها غير محددة بشكل دقيق، تصبح مهمة القضاء في مراجعة القرارات الصادرة بناءً على هذا التفويض أكثر تعقيدًا(٤٢).

كذلك إحدى التحديات الرئيسية التي يواجهها القضاء الإداري في الرقابة على التفويض الإداري هي التصدي للممارسات الإدارية التقديرية، ففي كثير من الأحيان، يُمنح المفوض إليه صلاحيات تقديرية واسعة، سواء في تفسير النصوص القانونية أو في اتخاذ القرارات الإدارية، ومن هنا تنشأ إشكالية في تحديد معايير الرقابة القضائية على هذه القرارات التقديرية، حيث لا يستطيع القضاء ببساطة أن يتدخل في تقدير السلطة المفوض إليها إلا في حالات تجاوز حدود السلطة أو تعسف استخدامها، فالقضاء الإداري في هذا السياق يواجه تحديًا في فرض الرقابة على هذه القرارات التقديرية، التي لا تكون دائمًا موضوعًا للمعايير القانونية الثابتة(٤٣).

أيضًا، يُعد تحديد دور القضاء في الفصل بين التفويض الإداري والتعاقد الإداري من التحديات الكبرى التي قد تواجهها الرقابة القضائية، ففي بعض الحالات، قد يتم الخلط بين التفويض الإداري وعقود الإدارة التي تمنح صلاحيات مشابهة للمفوض إليهم، ولذلك قد تنشأ صعوبة أمام القضاء في تحديد ما إذا كان القرار الإداري الصادر عن المفوض إليه ينتمي إلى نطاق التفويض أم أنه يشكل مجرد عقد إداري يخضع لإجراءات أخرى، هذه التحديات تتطلب من القضاء الإداري استراتيجيات قانونية متكاملة، تمكنه من التمييز بين النوعين من التصرفات لضمان أن تتم الرقابة القضائية بشكل صحيح وفعال.

من ناحية أخرى، يعد التعقيد في الإجراءات القانونية المرتبطة بالرقابة على التفويض الإداري من التحديات البارزة في هذا المجال، تتعدد التشريعات والقوانين التي تنظم عملية التفويض الإداري، ويجب على القضاء الإداري أن يمتلك الخبرة والقدرة على التعامل مع هذه النصوص المتنوعة والمتناقضة في

بعض الأحيان، وهذه المسألة تشكل تحديًا حقيقيًا أمام القضاء، إذ قد يتطلب الأمر منه تفسير مجموعة من القوانين التي تتعامل مع التفويض الإداري، فضلًا عن الاطلاع على التشريعات المعنية بتنظيم السلطات المحلية أو الحكومية المعنية، فإن التعقيد في التشريعات قد يؤدي إلى إرباك القضاء في بعض الحالات، ويعطل فعاليته في ممارسة الرقابة الدقيقة والمستنيرة على قرارات التفويض الإداري(٤٤).

كما تواجه الرقابة القضائية على التفويض الإداري أيضًا التحديات المرتبطة بالمرونة في الإدارة العامة، فعلى الرغم من أهمية الرقابة على التفويض، إلا أن بعض الفقهاء يعتقدون أن التدخل المبالغ فيه من قبل القضاء قد يعيق الإدارة من اتخاذ قرارات مرنة وسريعة تتماشى مع طبيعة عملها، وتتجسد هذه الإشكالية عندما يكون القضاء في موقع يعترض على قرارات مفوض إليها، رغم كونها ضرورية لتحقيق أهداف عملية وإدارية محددة، لذا، يجب على القضاء أن يتحلى بالتوازن بين حماية حقوق الأفراد وضمان سير المرافق الإدارية بطريقة فعالة ومرنة(٤٥).

وتبرز إشكالية تطبيق معايير العدالة في التفويض الإداري باعتبارها تحديًا قانونيًا آخر في الرقابة القضائية على التفويض الإداري، فمن المعروف أن التفويض الإداري يتم في سياق معين قد يتطلب توازنًا بين المصلحة العامة والمصالح الفردية، ومع ذلك، قد يحدث أن القرارات التي تصدر عن المفوض إليهم تتعارض مع معايير العدالة أو تتسبب في تمييز غير مبرر، فيواجه القضاء الإداري هنا تحديًا يتمثل في تحقيق التوازن بين احترام العدالة وإعمال التفويض الإداري بما يتناسب مع مصلحة المجتمع، مع ضمان عدم المساس بحقوق الأفراد(٤٦).

كذلك أحد التحديات الكبرى التي يواجهها القضاء الإداري في مراقبته للتفويض الإداري هو التدخلات السياسية والإدارية في عمل القضاء، ففي بعض الأحيان، قد تتعرض القرارات القضائية الخاصة بالتفويض الإداري لضغوط سياسية أو إدارية من الأطراف الحكومية أو السياسية التي قد تتأثر قراراتها بقرارات التفويض، وهذه التدخلات قد تعيق قدرة القضاء على أداء دوره الرقابي بشكل مستقل، مما يؤدي إلى تدني فعالية الرقابة القضائية ويؤثر على مصداقيتها(٤٧).

ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على التحديات المرتبطة بحقوق الأفراد في سياق الرقابة القضائية على التفويض الإداري، ففي حالات معينة، قد يتسبب التفويض الإداري في فرض قرارات تؤثر على حقوق الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر، ويواجه القضاء الإداري تحديًا في تحقيق التوازن بين احترام حقوق الأفراد وضمان أن قرارات التفويض لا تؤدي إلى الإضرار بهذه الحقوق، لذا فإن القضاء يكون في موقف دقيق يتطلب منه مراجعة القرارات في ضوء المعايير القانونية الدولية والمحلية، بما يعزز من حماية الحقوق الإنسانية.

وتتزايد أيضًا التحديات التي يواجهها القضاء الإداري عندما يتعلق الأمر بغياب التشريع الواضح حول التفويض الإداري، في بعض الأنظمة القانونية، قد لا يكون هناك إطار تشريعي متكامل ينظم عملية التفويض الإداري بشكل محدد، مما يترك المجال مفتوحًا للتفسير الواسع من قبل السلطات الإدارية والقضائية، في مثل

هذه الحالات، يصبح القضاء الإداري مطالبًا بوضع إطار قانوني عملي استنادًا إلى المبادئ العامة للقانون والعدالة، ما يتطلب منه إبداعًا قانونيًا دقيقًا لضمان استقامة العملية الإدارية وحمايتها من التجاوزات(٤٨).

من ناحية أخرى، تلعب الممارسات الإدارية التقليدية دورًا في تحديد طبيعة الرقابة القضائية على التفويض الإداري، خاصة في الأنظمة التي تفتقر إلى قدر كاف من الثقافة القانونية أو الإدارة المتطورة، وفي مثل هذه الأنظمة، يتعين على القضاء الإداري أن يتعامل مع ثقافة راسخة قد تكون متناقضة مع أسس الرقابة القانونية الفعالة، مما يضع مزيدًا من الضغوط على القضاء في تفسير وتطبيق المعايير القانونية التي تنظم التفويض الإداري(٤٩).

ختامًا، تظل الرقابة القضائية على التفويض الإداري إحدى الآليات الهامة لحماية القانون وحقوق الأفراد في مواجهة تعسف السلطات الإدارية، ومع ذلك، تتزايد التحديات القانونية التي تواجه القضاء في هذا السياق، مما يتطلب تطوير أدوات قانونية ومرجعية جديدة لضمان تحقيق الرقابة القضائية بفعالية وكفاءة.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يمكننا أن نؤكد أن التفويض الإداري يعد أداة أساسية في تنظيم العمل الإداري، حيث يساهم في تحقيق فعالية وكفاءة الأداء الحكومي من خلال توزيع السلطات والصلاحيات على مستويات مختلفة داخل الهيئات الإدارية، ومع ذلك، فإن هذا التفويض يثير العديد من التحديات القانونية التي تؤثر بشكل كبير على الرقابة القضائية، فقد أظهرت الدراسة أن التفويض الإداري، رغم فائدته البالغة في تحسين الأداء الإداري، يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات قانونية أو إساءة استخدام السلطة إذا لم يكن محكومًا بضوابط قانونية صارمة، فإن الرقابة القضائية على هذا التفويض تلعب دورًا محوريًا في حماية الحقوق الفردية وضمان أن الممارسات الإدارية تتماشى مع المبادئ الدستورية والقوانين السارية، وذلك من خلال ضمان الالتزام بالقانون وعدم تجاوز حدود التفويض.

وعلى الرغم من أن التشريعات القانونية تؤطر عملية التفويض الإداري في العديد من النظم القانونية، فإن غياب الإطار التشريعي الموحد في بعض الأنظمة قد يخلق إشكاليات قانونية معقدة في تحديد مدى صحة التفويض وشرعيته، وإن التحديات التي يواجهها القضاء الإداري في الرقابة على التفويض الإداري تتطلب فهمًا دقيقًا للموازنة بين مصلحة الإدارة العامة وحماية حقوق الأفراد، كما أن وجود سلطة تقديرية واسعة تمنح للمفوض إليهم يمكن أن يضعف من فعالية الرقابة القضائية، مما يقتضي أن يتبنى القضاء معايير قضائية مرنة وفعالة قادرة على حماية العدالة وحفظ الحقوق دون التأثير على مرونة العمل الإداري، فإن القضاء الإداري يجب أن يتمتع بقدرة فائقة على التعامل مع تعقيدات هذه الممارسات لضمان عدم المساس بسيادة القانون أو حقوق الأفراد.

في الختام، يمكن القول بأن الرقابة القضائية على التفويض الإداري تحتاج إلى إعادة تأطير وتطوير مستمر لمواكبة التحديات القانونية المستحدثة، ويجب أن يتم تعزيز دور القضاء الإداري في التصدي للتجاوزات التي قد تحدث في سياق التفويض الإداري، مع الحفاظ على التوازن بين فاعلية الإدارة

وحماية الحقوق الفردية، علاوة على ذلك، فإن تعزيز الوعي القانوني في هذا المجال يتطلب تطوير التشريعات المتعلقة بالتفويض الإداري بشكل مستمر، مع التأكيد على ضرورة تدريب القضاة والإداريين على معايير الرقابة القضائية الحديثة، وذلك لضمان تطبيق العدالة والمساواة في جميع القرارات الإدارية.

النتائج:

١. أظهر البحث أن التفويض الإداري يعد أداة ضرورية في تحسين الأداء الإداري وتعزيز كفاءته، حيث يساهم في توزيع الصلاحيات على عدة مستويات من الإدارة الحكومية، مما يتيح مرونة أكبر في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة.

٢. تم تحديد أن التفويض الإداري يواجه تحديات قانونية كبيرة تتعلق بتحديد نطاق الصلاحيات الممنوحة للمفوض إليهم، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى صعوبة في تحديد ما إذا كان التفويض قد تم وفقًا للقانون أو إذا كان قد تم تجاوزه، وبالتالي فإن الرقابة القضائية قد تكون غير فعالة في بعض الحالات.

٣. تم تسليط الضوء على أن التفويض الإداري يتضمن غالبًا منح سلطات تقديرية واسعة للمفوض إليهم، مما يصعب على القضاء الإداري التدخل في هذه القرارات إلا في حالات معينة من تجاوز حدود السلطة أو التعسف في استخدامها.

٤. أشار البحث إلى أن القضاء الإداري يجب أن يسعى لتحقيق توازن دقيق بين حماية حقوق الأفراد وضمان عدم المساس بها من جهة، وبين مرونة الإدارة وقدرتها على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة من جهة أخرى.

٥. توصل البحث إلى ضرورة تعزيز دور القضاء الإداري في مراقبة التفويض الإداري، خاصة في ظل غياب تشريعات واضحة أو في الحالات التي تثار فيها شكوك حول استخدام التفويض بشكل غير قانوني أو تعسفي، وإن الرقابة القضائية يجب أن تتسم بالمرونة والفعالية لمواكبة تطورات الإدارة العامة وضمان حماية الحقوق والحريات.

٦. يتبين أن الإطار القانوني الذي ينظم التفويض الإداري يستند إلى القوانين واللوائح التنظيمية العامة التي تتيح للسلطة الإدارية نقل بعض اختصاصاتها إلى مرؤوسيها دون التخلي عنها كليًا، مع الالتزام بالشروط القانونية كأن يكون التفويض مكتوبًا ومحددًا من حيث المدة والموضوع، ويجب أن يتم في حدود لا تمس مبدأ المشروعية أو تخل بمبدأ عدم جواز تفويض السلطة السيادية.

التوصيات:

١. يُوصى الباحث بتطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بالتفويض الإداري لضمان وضوح النصوص القانونية التي تنظم عملية التفويض، بما يحد من التفسير الواسع أو الغامض للنصوص، ويعزز من قدرة القضاء الإداري على ممارسة رقابته بشكل فعال.

٢. يُوصى الباحث بتكثيف برامج التدريب والتأهيل للقضاة في مجال التفويض الإداري، لتمكينهم من التعامل مع التحديات القانونية المتجددة وتفسير القرارات الإدارية بشكل يتسم بالموضوعية والعدالة، مع التركيز على معايير الرقابة الحديثة.

٣. من الضروري أن يطور القضاء الإداري العراقي معايير واضحة ومرنة للرقابة على التفويض الإداري، توازن بين حماية الحقوق الفردية وبين ضمان مرونة الإدارة في اتخاذ القرارات الإدارية، على أن تكون هذه المعايير قادرة على التعامل مع الحالات المختلفة للتفويض بشكل منصف.

٤. يُوصى الباحث بتعزيز مبدأ الشفافية في عملية التفويض الإداري، من خلال فرض رقابة دقيقة على كافة القرارات الصادرة بموجب التفويض، لاسيما في حالات الطوارئ والضرورة، وذلك لضمان المساءلة القانونية للإداريين الذين يتجاوزون الحدود المحددة لهم، وذلك لضمان التزامهم بالقوانين واللوائح المنظمة لهذه العملية.

الهوامش

(١) د. ابراهيم عبد العزيز، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، ١٩٩٣، ص ٢٦٥.

د. عبد الغني بسيوني، التفويض في السلطة الإدارية، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٥٧.

(٢) د. محمد فتوح، التفويض في الاختصاصات الإدارية، دار المنار، ١٩٨٦، ص ٢٣.

(3) Vedel (G), Droit Administratif, Paris, 1973, P. 169.

(٤) د. سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ٥٦.

د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، ١٩٩٦، ص ٢٩٧.

(٥) د. محمد عبد الحميد، أثر التفويض في الإصلاح الإداري، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ٥٤.

(٦) د. ابراهيم عبد العزيز، أصول الإدارة العامة، مرجع سابق، ص ٢٦٦.

(٧) د. محمد أنس، القانون الإداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٩٤.

(٨) د. عماد محمود، تفويض السلطة وإدارة الأزمات، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، ٢٠١١، ص ٧٨.

(٩) أ. مسعد عبد الحميد، التفويض الإداري في ظل أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٢، مجلة معهد القضاة، المجلد الخامس، العدد ١٢، ٢٠٠٦، ص ٨.

(١٠) د. رمضان بطيخ، القضاء الإداري – قضاء الإلغاء، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ١٨٧.

(١١) د. عبد العظيم عبد السلام، التفويض في الاختصاصات الإدارية، دارسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦، ص ٢٥٩.

(١٢) د. بشار جميل، التفويض في الاختصاص، دارسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٩، ص ١٦٥.

(١٣) د. أحمد حمد، التفويض في الاختصاصات الإدارية، مجلة الحقوق الكويتية، العدد الثالث، السنة ١٨، ١٩٩٤، ص ٤٦٨.

(١٤) د. محمود ابراهيم، نظرية التفويض الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩، ص ٣٥٤.

(١٥) د. محمد سعيد، التفويض في الاختصاصات الإدارية في مصر والعراق، مجلة الإدارة، ١٩٦٩، ص ١٠٥.

(١٦) د. عبد الفتاح حسن، التفويض في القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ٦٩.

(١٧) د. بشار عبد الهادي، التفويض في الاختصاص، مرجع سابق، ص ١٧١.

(١٨) د. حسن حسين، التفويض في القانون الإداري، دار الصفا، ١٩٩٧، ص ٥١.

(١٩) انظر حكم المحكمة الادارية العليا المصرية في الطعن رقم ٢١٦٤٤ لسنة ٥١ قضائية عليا، بجلسة ٢ / ٦ / ٢٠١٠، منشور على الموقع الرسمي لمجلس الدولة المصري.

(٢٠) د. عمرو فؤاد، التفويض في القانون العام، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٨٩، ص ٩٧.

(٢١) د. شروق أسامه، النظرية العامة للتفويض الإداري والتشريعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩، ص ١٢٣.

(٢٢) د. محمد نجيب، التفويض الإداري بين النص والتطبيق، مجلة البحوث القانونية، السنة الأولى، العدد ٢، كلية القانون، جامعة مصراته، ص ١٤٣.

(٢٣) د. عماد محمود، تفويض السلطة وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص ٧٧.

(24) J. Fournier, G. Braibant, Chronique générale de jurisprudence administrative, A.J.D.A, 1975, P. 392.

(٢٥) د. محمد أحمد، السلطة الرئاسية بين الفاعلية والضمان، دراسة مقارنة بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٤٦٢.

(٢٦) أ. راشد عبد الله، التفويض في القانون الإداري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، ص ٧٠.

(٢٧) د. محمد عبد الحميد، أثر التفويض في الإصلاح الإداري، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢٨) د. سامي جمال، دعوى إلغاء القرارات الإدارية، مؤسسة حورس، ٢٠١٥، ص ٢٠٤.

(٢٩) د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، مرجع سابق، ص ٣٢٢.

(٣٠) د. حسن أحمد، التفويض في القانون الإداري، دراسة تطبيقية في قطاع الشرطة، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧، ص ٨٢.

(٣١) د. عبد العظيم عبد السلام، التفويض في الاختصاصات الإدارية، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٣٢) د. يعقوب الحمادي، القضاء ومراقبة السلطة التقديرية للإدارة، منشأة المعارف، ٢٠١٢، ص ١٠٩.

(٣٣) د. مجدي دسوقي، المبادئ العامة للقانون الإداري والمشروعية الداخلية للقرار الإداري، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٥.

(٣٤) د. سامي جمال، مبادئ القانون الإداري، منشأة المعارف، ٢٠١٨، ص ١٦٩.

(٣٥) د. أنور رسلان، وسيط القانون الإداري، الجزء الأول، ١٩٩٨، ص ١٦٠.

(٣٦) د. ماجد راغب، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥، ص ٣١٧.

(٣٧) د. عبد العظيم عبد السلام، التفويض في الاختصاصات الإدارية، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣٨) د. بشار عبد الهادي، التفويض في الاختصاص، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٣٩) د. عبد الفتاح حسن، التفويض في القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٤٠) د. محمد تيسير، التفويض في الاختصاص الإداري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، ٢٠٠٣، ص ٥٤.

(٤١) انظر حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٦٨٣ لسنة ٣٢ قضائية عليا، بجلسة ٣١ / ٣ / ١٩٩٠، منشور على الموقع الرسمي لمجلس الدولة المصري.

(٤٢) د. عبد العظيم عبد السلام، التفويض في الاختصاصات الإدارية، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٤٣) د. بشار جميل، نظرية عدم تفويض السلطة تشريعيا وإدرايا، مجلة الحقوق والشريعة، المجلد الخامس، العدد ٤، ١٩٨١، ص ٢٣٠.

(٤٤) د. محمود ابراهيم، نظرية التفويض الإداري، مرجع سابق، ص ٤١٠.

(45) Vedel (G), Droit Administrative, op.cit. p. 112.

(٤٦) د. شروق أسامه، النظرية العامة للتفويض الإداري والتشريعي، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٤٧) د. اسماعيل البدوي، القضاء الإداري، دار التأليف للنشر، ٢٠١٥، ص ٢٢١.

(٤٨) د. عبد الفتاح حسن، التفويض في القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٤٩) د. أحمد أجعون، التفويض وانعكاساته على فعالية النشاط الإداري، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد ٨، ٢٠٠٧، ص ٥٧.

قائمة المراجع:

أولاً الكتب:

١) د. ابراهيم عبد العزيز، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، ١٩٩٣.

٢) د. اسماعيل البدوي، القضاء الإداري، دار التأليف للنشر، ٢٠١٥.

٣) د. أنور رسلان، وسيط القانون الإداري، الجزء الأول، ١٩٩٨.

٤) د. حسن أحمد، التفويض في القانون الإداري، دراسة تطبيقية في قطاع الشرطة، دار الكتب القانونية، ٢٠٠٧.

٥) د. حسن حسين، التفويض في القانون الإداري، دار الصفا، ١٩٩٧.

٦) د. رمضان بطيخ، القضاء الإداري – قضاء الإلغاء، دار النهضة العربية، ١٩٩٤.

٧) د. سامي جمال، مبادئ القانون الإداري، منشأة المعارف، ٢٠١٨.

٨) د. سامي جمال، دعوى إلغاء القرارات الإدارية، مؤسسة حورس، ٢٠١٥.

٩) د. سليمان الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

١٠) د. سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، ١٩٧٩.

١١) د. شروق أسامه، النظرية العامة للتفويض الإداري والتشريعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٩.

١٢) د. عبد العظيم عبد السلام، التفويض في الاختصاصات الإدارية، دارسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

١٣) د. عبد الغني بسيوني، التفويض في السلطة الإدارية، الدار الجامعية، ١٩٨٦.

١٤) د. عبد الفتاح حسن، التفويض في القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، دار النهضة العربية، ١٩٧١.

١٥) د. ماجد راغب، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥.

١٦) د. مجدي دسوقي، المبادئ العامة للقانون الإداري والمشروعية الداخلية للقرار الإداري، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

١٧) د. محمد أنس، القانون الإداري، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.

١٨) د. محمد عبد الحميد، أثر التفويض في الإصلاح الإداري، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧.

١٩) د. محمد فتوح، التفويض في الاختصاصات الإدارية، دار المنار، ١٩٨٦.

٢٠) د. محمود ابراهيم، نظرية التفويض الإداري، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩.

٢١) د. يعقوب الحمادي، القضاء ومراقبة السلطة التقديرية للإدارة، منشأة المعارف، ٢٠١٢.

ثانيا: الأطاريح والرسائل:

١) د. بشار جميل، التفويض في الاختصاص، دارسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٩.

٢) أ. راشد عبد الله، التفويض في القانون الإداري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بني سويف.
٣) د. عماد محمود، تفويض السلطة وإدارة الأزمات، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، ٢٠١١.
٤) د. عمرو فؤاد، التفويض في القانون العام، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٨٩.
٥) د. محمد أحمد، السلطة الرئاسية بين الفاعلية والضمان، دراسة مقارنة بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.
٦) د. محمد تيسير، التفويض في الاختصاص الإداري، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، ٢٠٠٣.

ثالثا: الأبحاث:

١) د. أحمد أجعون، التفويض وانعكاساته على فعالية النشاط الإداري، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد ٨، ٢٠٠٧.
٢) د. أحمد حمد، التفويض في الاختصاصات الإدارية، مجلة الحقوق الكويتية، العدد الثالث، السنة ١٨، ١٩٩٤.
٣) د. بشار جميل، نظرية عدم تفويض السلطة تشريعيا وإدرايا، مجلة الحقوق والشريعة، المجلد الخامس، العدد ٤، ١٩٨١.
٤) د. محمد سعيد، التفويض في الاختصاصات الإدارية في مصر والعراق، مجلة الإدارة، ١٩٦٩.
٥) د. محمد نجيب، التفويض الإداري بين النص والتطبيق، مجلة البحوث القانونية، السنة الأولى، العدد ٢، كلية القانون، جامعة مصراته.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

1) Vedel (G), Droit Administratif, Paris, 1973.
2) J. Fournier, G . Braibant, Chronique générale de jurisprudence administrative, A.J.D.A, 1975.